

تأثير التغيير المؤسسي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
خلال الفترة 2002-2023

The impact of institutional change on economic development in Algeria
An econometric study using the cointegration methodology of the autoregressive distributed lag (ARDL) model during the period 2002-2023

بن طيب فاطمة الزهراء¹، بوزيدي سعاد²

¹ مخبر LAREIID جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، tema_bent@yahoo.fr

² مخبر LAREIID جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (الجزائر)، Souadbouzidi2019@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/04/18

تاريخ الاستلام: 2025/02/15

ملخص:

تحقيق التنمية يتطلب تغييرا مؤسسيا فعالا، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتوفير بيئة مؤسسية تشمل كل الجوانب الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار ومن ثم التنمية.

تهدف هذه الدراسة إبراز أثر التغييرات المؤسسية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2023) حيث تم الاعتماد على منهج التحليل القياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) و بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews12، أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك و علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما يوجد تأثير إيجابي لمؤشر سيادة القانون و الجودة التنظيمية على التنمية الاقتصادية أما الحرية الاقتصادية، الاستقرار السياسي و الفساد كان لهم أثر سلبي على التنمية في الجزائر في المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: تنمية اقتصادية، تغيير مؤسسي، جودة مؤسسية

تصنيف JEL: O02، O43، D02.

Abstract:

Achieving development requires effective institutional change. Algeria, like other countries, strives to provide an institutional environment that includes all economic, political, and social aspects in order to achieve stability and then development. Through this study, we try to estimate the impact of institutional changes: good governance (political stability index and absence of violence, corruption control index, rule of law index and regulatory quality index) and economic freedom on economic development in Algeria during the period (2002-2023). The standard analysis approach was used using the joint integration methodology of the autoregressive distributed lag (ARDL) model and using the statistical program Eviews 12. The results showed the existence of joint integration and a long-term relationship between the study variables. There is also a positive impact of the rule of law index and regulatory quality on economic development, while economic freedom, political stability and corruption had a negative impact on development in Algeria in the long term

Keywords: economic development, institutional change, institutional quality.

JEL Classification: O02، O43، D02

1. مقدمة:

ترتبط التنمية الاقتصادية للبلدان ارتباطا وثيقا بفعالية وجودة مؤسساتها، ويمثل التغيير المؤسساتي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية فحسب نورث التغيير المؤسساتي هو تعديل القيود التي صممها الإنسان والتي تشكل التفاعلات البشرية، بهدف تحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. ويمكن لهذه القيود، التي تسمى بالمؤسسات، أن تتخذ أشكالا مختلفة، تتراوح من القواعد الرسمية للقوانين واللوائح التنظيمية إلى المعايير الاجتماعية غير الرسمية (العادات والتقاليد وقواعد السلوك)¹ ومن ثم فإن التغيير المؤسسي لا يقتصر على الإصلاح البسيط للقوانين واللوائح التنظيمية، بل يشمل أيضا تطور القواعد والممارسات التي تؤثر على السلوك الاقتصادي.

1.1 إشكالية البحث:

من أجل معالجة القصور المؤسساتية في المنطقة العربية ونخص بالدراسة الجزائر التي عرفت عدة مراحل من التغييرات المؤسساتية منذ الاستقلال، يتطلب تغييرات كبيرة في الأسس المؤسساتية والتي يمكن أن تأتي ثمارها بشكل كبير على المدى الطويل، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التغيير المؤسساتي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

2.1 فرضيات البحث:

انطلقنا من فرضيات أنه يوجد هناك علاقة تأثير إيجابي بين المتغيرات المؤسساتية والتنمية الاقتصادية في الجزائر، كذلك يعتبر الفساد وعدم الاستقرار السياسي من معوقات التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

3.1 أهمية الدراسة:

تهدف من هذه المقالة التعرف على واقع التغيير المؤسساتي في الجزائر مع إبراز دور التغيير المؤسساتي في التنمية الاقتصادية كذلك التحليل عن طريق نموذج قياسي لأثر مؤشرات التغيير المؤسساتي المتمثلة في مؤشر الحوكمة، مؤشر الحرية الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2. الدراسات السابقة:

من أجل تحليل فرضية البحث، تمت الاستعانة ببعض الدراسات حيث:

قام الباحثون (Yevdokimov, Y. & autres 2018) بتحليل دور الحرية الاقتصادية و الاستقرار السياسي و الديمقراطية و الانفتاح التجاري على متغيرات الاقتصاد الكلي ل 10 دول من الاتحاد الأوروبي فأظهرت النتائج أن لمتغيرات الدراسة (الحرية الاقتصادية و الاستقرار السياسي و الديمقراطية و الانفتاح التجاري) تأثير إيجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي.²

و قام الباحث (J. Cebula, R, 2011) بدراسة أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية و الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فأظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي للحرية الاقتصادية و الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي و يتأثر سلبيا بارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل.³

كذلك أجرى (سيد علي صغيري و آخرون 2021) دراسة على 43 دولة من أوروبا و آسيا الوسطى فبينت النتائج أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الحرية الاقتصادية، الاستقرار السياسي، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.⁴

أما الباحث (زاوي أحمد الصادق 2017) في دراسته أثبت أن النمو الاقتصادي يرتبط بشدة بالتغيرات المؤسساتية (النظام السياسي، الديمقراطية، الفساد و سيادة القانون) كذلك الاقتصاد الجزائري يواجه عقبات مؤسساتية و أن المناخ المؤسساتي لا يشجع على الاستثمار.⁵

3. التغيير المؤسسي في سياق التنمية الاقتصادية:

يمكن النظر إلى التغيير المؤسسي على أنه محاولات لتغيير القواعد التي تحكم التفاعلات البشرية. وهذا ينطوي على تغيير الهياكل وطرق التنفيذ وإدارة الأزمات والمبادئ الأساسية للتفاعل مع الكيانات الأخرى. حيث تهدف هذه التغييرات إلى خلق بيئة مواتية للازدهار والتنمية الاقتصادية. إن الإصلاحات المؤسساتية ضرورية لتحسين كفاءة وإنتاجية الاقتصاد، واستعادة ثقة المواطن والمستثمر في الدولة، وجذب الاستثمار عن طريق الحد من الفساد وضمان بيئة أكثر أمنا وعدالة. ومن المهم التمييز بين فئتين رئيسيتين من الإصلاحات المؤسساتية: الإصلاحات السياسية والإصلاحات

فالإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى تحسين جودة التنظيم والحد من الفساد وتعزيز حوكمة الشركات وضمان استقلال المؤسسات المالية والنقدية وحماية حقوق الملكية وزيادة استقلال السلطة القضائية. وهي تهدف إلى خلق بيئة يمكن فيها لغالبية الأفراد المشاركة في صنع القرار والأنشطة الاقتصادية.

وتتعلق الإصلاحات السياسية بتنظيم النظام السياسي، والطريقة التي يتم بها استخلاص السلطة، وإضفاء الشرعية عليها، وإعادة توزيعها، وممارستها، والسيطرة عليها. وهي تتعلق بالطريقة التي يتم بها تقييم مسؤولية ومصادقية الوكلاء السياسيين الموجودين في السلطة.⁶

ولا يقتصر التغيير المؤسسي على الإصلاحات الرسمية، بل يشمل أيضاً تغييرات في المعايير والممارسات غير الرسمية. وهذه وجهة نظر أوسع تعترف بأن رواد الأعمال، وخاصة في الاقتصادات النامية، يمكنهم لعب دور حاسم في تحويل المؤسسات من خلال سن القواعد القائمة أو تكييفها أو تعديله.⁷

وفي النهاية يعتمد التعريف الدقيق للتغيير المؤسسي على السياق المحدد لكل دولة نامية. والهدف النهائي هو خلق بيئة مؤسسية تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، مع مراعاة العوامل الثقافية والتاريخية والسياسية التي تؤثر على التنمية.⁸

4. الأبعاد الرئيسية للتغيير المؤسسي:

تتمثل الأبعاد الرئيسية للتغيير المؤسساتي في:

- تغيير قواعد اللعبة: قد يتضمن التغيير المؤسسي إنشاء قواعد جديدة، أو تعديل القواعد الحالية، أو إلغاء القواعد التي عفا عليها الزمن. وقد يتعلق ذلك بحقوق الملكية، وأنظمة السوق، وأنظمة الضرائب، وقوانين الإفلاس.⁹
- تغيير الأعراف الاجتماعية: يمكن أن يتجلى التغيير المؤسسي أيضاً من خلال التغييرات في الأعراف الاجتماعية والقيم والمعتقدات التي تؤثر على السلوك الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن لثقافة الثقة والتعاون أن تعزز التنمية الاقتصادية عن طريق خفض تكاليف المعاملات.¹⁰

● التكيف مع الحقائق الجديدة: غالباً ما يكون التغيير المؤسسي ضرورياً لتمكين الاقتصادات من التكيف مع الحقائق الجديدة، مثل التغيرات التكنولوجية أو الصدمات الاقتصادية أو الضغوط التنافسية. فالمؤسسات الصارمة وغير الكافية يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي.¹¹

5. أثر التغيير المؤسسي على التنمية الاقتصادية:

- يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيير المؤسسي من خلال تأثيره على تكاليف المعاملات والإنتاج حيث تعمل المؤسسات الفعالة على التقليل من هذه الأخيرة وبالتالي تعزيز الابتكار، الاستثمار والنمو الاقتصادي كما تكمن آثاره في النقاط التالية:
- خفض تكاليف المعاملات: تعمل المؤسسات الفعالة على تقليل تكاليف البحث عن المعلومات، والتفاوض على العقود، ومراقبة الاتفاقيات، وإنفاذ الحقوق. وهذا يحرر الموارد للأنشطة الإنتاجية ويشجع الاستثمار.¹²
 - تحفيز الابتكار: إن البيئة المؤسسية المستقرة، والتي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتشجع المنافسة، يمكن أن تحفز الابتكار وتنشر التكنولوجيات الجديدة.¹³
 - تحسين الحكم: يمكن أن يساعد التغيير المؤسسي في تحسين الحكم من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وهذا يمكن أن يخلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار والنمو الاقتصادي.¹⁴
 - تعزيز الإدماج: يمكن للمؤسسات العادلة والمنصفة أن تساعد في الحد من عدم المساواة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، مما يوفر الفرص لجميع أفراد المجتمع.

6. أبرز التغيرات المؤسسية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال:

منذ استقلالها في عام 1962، مرت الجزائر بعدة مراحل من التغيرات المؤسسية، التي كانت استجابة للتحديات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي واجهتها البلاد. هذه التغيرات تعكس التحولات في النموذج الاقتصادي، والتوجهات السياسية، وإصلاحات الحوكمة، ويمكن تلخيصها في المحاور التالية:

1.6 مرحلة الاقتصاد المركزي (1962-1988):¹⁵

- إعادة بناء مؤسسات الدولة: بعد الاستقلال، ركزت الجزائر على بناء المؤسسات السياسية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، مثل إنشاء النظام القضائي وإعادة تشكيل المؤسسات الحكومية.
- تبني النموذج الاشتراكي: تبنت الجزائر نموذج الاقتصاد الموجه، حيث سيطرت الدولة على معظم القطاعات الاقتصادية، وتم تأميم الشركات الأجنبية والبنوك في ستينيات القرن الماضي.
- تأميم الموارد الطبيعية: أبرز التغيرات كان تأميم قطاع النفط والغاز عام 1971 وهو ما عزز سيطرة الدولة على المورد الرئيسي للاقتصاد.
- تطوير القطاعات الاجتماعية: أُعطى الأولوية للتعليم، الصحة، والبنية التحتية حيث تم توجيه موارد كبيرة لتوفير التعليم المجاني وتطوير البنية التحتية الصحية.
- التوسع في السياسات الاشتراكية: واصلت الدولة خلال هذه المرحلة سياسة التخطيط المركزي، مع استمرار الاعتماد الكبير على عائدات النفط لتمويل التنمية.
- تحديات اقتصادية: بدأت تظهر أزمة اقتصادية نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الثمانينيات، مما كشف عن هشاشة الاقتصاد الريعي واعتماده المفرط على قطاع المحروقات.
- بداية الانفتاح على القطاع الخاص: مع تفاقم الأزمة، بدأت الجزائر إدخال إصلاحات اقتصادية محدودة لدعم القطاع الخاص، مع الحفاظ على السيطرة الحكومية على القطاعات الاستراتيجية.

2.6 مرحلة التحول الاقتصادي (1989-1998):

تم تلخيصها كما يلي: 16 17 18

- إصلاحات سياسية: أُدخل دستور عام 1989 إصلاحات متعددة، بما في ذلك التعددية الحزبية، وإلغاء الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، وفتح المجال للحريات السياسية.
- تحول اقتصادي نحو السوق: بدأت الجزائر تبني إصلاحات مؤسساتية لتحرير الاقتصاد، مثل تقليص تدخل الدولة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية لتصبح أكثر كفاءة.
- تأثير الأزمة الأمنية: خلال هذه الفترة، اندلعت الأزمة الأمنية (العشرية السوداء)، التي أثرت بشدة على استقرار المؤسسات وعرقلت الإصلاحات.

3.6 مرحلة الإصلاحات التنموية الحديثة (2000-2014): 19 20 21 22

- الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية: بعد عودة الاستقرار السياسي، أطلقت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ركز على إعادة بناء البنية التحتية وتحديث الاقتصاد بتمويل من عائدات النفط المرتفعة.
- تحرير النظام المصرفي: بدأت الحكومة بإدخال إصلاحات في القطاع المالي، منها تحسين بيئة الأعمال وتحرير بعض جوانب النظام المصرفي لجذب الاستثمار.
- إنشاء وكالات متخصصة: تأسس مؤسسات مثل وكالة تطوير الاستثمار (ANDI) لدعم المشاريع الاستثمارية وتشجيع ريادة الأعمال.

- التوجه نحو التنمية البشرية: تم الاستثمار بشكل مكثف في التعليم، الصحة، وتطوير البنية التحتية الاجتماعية.
- تأثير انخفاض أسعار النفط: شهدت الجزائر انخفاضاً كبيراً في إيراداتها من النفط منذ عام 2014، ما أجبرها على تنفيذ إصلاحات تقشفية وإعادة تقييم سياسات التنمية.

4.6 مرحلة الإصلاحات التنموية بعد 2015 إلى يومنا: 23

- محاولة تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط عبر تعزيز قطاعات الزراعة، الصناعة، والسياحة.
- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والقاعدية.
- تقديم دعم أكبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك إنشاء منصات لدعم ريادة الأعمال.
- تحسين بيئة الأعمال بتوفير تسهيلات قانونية وإدارية لدعم الاستثمار الداخلي والخارجي.
- تشجيع التنويع الاقتصادي حيث وضعت الحكومة برامج لدعم التحول نحو القطاعات غير الربعية مثل الطاقة المتجددة، الزراعة، والخدمات.

7. دراسة قياسية:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على منهج التحليل القياسي من أجل تحليل السلاسل الزمنية المتمثلة في المتغيرات المؤسساتية: الحكم الراشد الذي تم التعبير عنه بأربعة مؤشرات (مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف، مؤشر سيطرة على الفساد، مؤشر سيادة القانون و مؤشر الجودة التنظيمية) و الحرية الاقتصادية و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر و تفسيرها اقتصاديا عبر فترات زمنية ممتدة من 2002 – 2023 باستخدام منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي

للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) و بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 12 أما مصدر البيانات فقد تم استخراجها من قاعدة بيانات البنك الدولي، و بالاعتماد على دراسات سابقة تم استخدام النموذج التالي:

$$GDP = \int (Pstability, Regulatory, RLaw, Ccorruption, Efreedom)$$

1.7 التعريف بالمتغيرات:

الجدول رقم (1): جدول التعريف بالمتغيرات

نوع المتغير	رمز المتغيرات	التعريف بالمتغيرات
المتغير التابع	GDP	معدل الناتج المحلي الإجمالي
المتغيرات المستقلة	Pstability	مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف
	Regulatory	مؤشر الجودة التنظيمية
	RLaw	مؤشر سيادة القانون
	Ccorruption	مؤشر سيطرة على الفساد
	Efreedom	مؤشر الحرية الاقتصادية

2.7 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تم استخدام اختبار الديكي فولر المطور (ADF) كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (2): جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية

اختبار ديكي فولر الموسع ADF : اختبار السكون للمتغيرات المستخدمة في النموذج								
القرار	الفرق الأول 1st difference			المستوى Level				المتغيرات
	None	Trend and Constant	Constant	None	Trend and Constant	Constant		
ساكن عند (I)0	0.0000	0.0001	0.0000	0.0557	0.0459	0.0252	Prob *	GDP
	- 7.189618	- 7.084595	- 7.018573	- 1.905861	- 3.690644	- 3.351569	t- statistic	
	***	***	***	no	no	**		
ساكن عند (I)1	0.0001	0.0035	0.0005	0.0514	0.1176	0.2176	Prob *	PSTABILITY
	- 4.773312	- 5.034094	- 5.169577	- 1.945593	- 3.173454	- 2.183644	t- statistic	
	***	no	no	no	no	no		
ساكن عند (I)1	0.0002	0.0079	0.0044	0.6307	0.7181	0.1903	Prob *	rlaw
	- 4.309960	- 4.615135	- 4.195716	- 0.119336	- 1.693271	- 2.268528	t- statistic	
	***	no	no	no	no	no		
ساكن عند (I)0	0.0000	0.0014	0.0002	0.3741	0.0906	0.0475	Prob *	ccorruption
	- 5.789130	-5.509486	- 5.668957	- 0.760307	- 3.326184	- 3.048711	t- statistic	
	***	***	***	no	no	**		

ساكن عند 1(I)	0.0000	0.0020	0.0003	- 1.744530	- 2.708835	-0.711453	Prob *	efreedom
	-5.006435	- 5.304634	- 5.503149	0.0769	0.2434	0.8219	t- statistic	
	***	no	no	no	no	no		
ساكن عند 1(I)	0.0028	0.0505	0.0342	0.6738	0.9797	0.4491	Prob *	Regulatory
	- 3.217560	-3.652531	- 3.212921	0.009193	- 0.403337	- 1.631010	t- statistic	
	***	no	no	no	no	no		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

طول فترة الإبطاء المناسبة تكون أوتوماتيكيا حسب معيار (Schwartz-Criterion) بحد أقصى 8 فترات من خلال الجدول السابق نلاحظ أن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى وأخرى ساكنة عند الفرق الأول

1.2.7. عند المستوى:

- إن المتغيرات التالية: gdp , $ccorruption$ هي متغيرات مستقرة عند المستوى، فعند إجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغير gdp بالنسبة للنماذج الثلاث (1) بالقاطع (2)، والاتجاه والقاطع (3) تبين أن السلسلة مستقرة بالقاطع عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية 0.0252 هي نسبة أصغر من 0.05 و منه نستنتج أن القيمة المحسوبة: -3.351569 هي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع ستودنت و بالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 و نرفض الفرضية العدمية H_0 أي أن سلسلة gdp هي مستقرة في المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها متكاملة من الدرجة صفر و تكتب (0) gdp .

- أما بالنسبة لمتغير: $ccorruption$ عند إجراء اختبارات جذر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاث (1) بالقاطع (2)، وبدون اتجاه و لا قاطع (3) تبين أن السلسلة مستقرة عند المستوى بالقاطع عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية 0.0475 هي نسبة أصغر من 0.05 و منه نستنتج أن القيمة المحسوبة: -3.048711 هي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع ستودنت و بالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 و نرفض الفرضية العدمية H_0 أي أن سلسلة $ccorruption$ هي مستقرة في المستوى و لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها متكاملة من الدرجة صفر و تكتب (0) $ccorruption$.

2.2.7. عند الفرق الأول:

عند إجراء الاختبار للمتغيرات: $efreedom$, $rlaw$, $Regulatory$, $pstability$ لم تكن مستقرة عند المستوى أي أن القيم الاحتمالية هي أكبر من 5% و بالتالي القيم المحسوبة الموضحة في الجدول هي أصغر من القيمة الجدولية لها على جدول توزيع ستودنت و بالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 . بمعنى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات $efreedom$, $rlaw$, $Regulatory$, $pstability$ هي غير مستقرة عند المستوى و تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي نقوم بإجراء الاختبار عند الفرق الأول فكما هو مبين في الجدول القيم الاحتمالية لهذه المتغيرات هي أصغر من 5% فنقبل الفرضية البديلة H_1 أي هذه سلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة و هي مستقرة عند الفرق الأول أي هي متكاملة من الدرجة واحد و تكتب على الشكل: $efreedom(1)$, $rlaw(1)$, $Regulatory(1)$, $pstability(1)$.

3.7 اختبار التكامل المشترك:

نقوم بهذا الاختبار من أجل معرفة إذا كان هناك تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

1.3.7 اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات في النموذج:

تم اختبار فترتين للإبطاء كحجم أمثل لتقدير النموذج وفقا لبيانات SC, HQ, AIC فكانت نتائج الاختبار للفترات الزمنية للإبطاء كالتالي:

الجدول رقم (3): فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات في النموذج

المتغيرات	فترة الإبطاء
GDP	2
STABILITY	2
Regulatory	1
RLAW	2
CCORRUPTION	1
EFREEDOM	2
ARDL	ARDL (2,2,1,2,1,2)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2.3.7 اختبار الحدود:

يستخدم للتأكد من وجود تكامل مشترك على المدى طويل بين المتغيرات عن طريق اختبار Bounds test فكانت

النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4): اختبار Bounds test

اختبار الحدود Bounds Test			
Value	K	test statistic	القيمة المحسوبة
3,222816	5	F- statistic	
الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	Significance	القيمة الاحتمالية
4,15	3,06	1%	
3,73	2,7	2,5 %	
3,39	2,39	5%	
3	2,08	10%	
يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل			القرار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

حسب نتائج الجدول القيمة الاحتمالية تساوي 3.222816 عند $K=5$ الذي يمثل عدد المتغيرات المستقلة، فهي أكبر من القيمة الاحتمالية للحد الأعلى عند مستوى 10% وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة $H1$ التي تؤكد على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل وبالتالي نقول أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع و تحقق التوازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 10%.

3.3.7 منهجية تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (5): تصحيح الخطأ

اختبار التكامل المشترك CointEq (-1)	
قيمة معامل الأثر	- 0,056547
القيمة الاحتمالية	0,0017
القرار	يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول اتضح أنه يوجد تكامل مشترك من خلال معامل الأثر ((CointEq(-1)) حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أصغر من معنوية 5% و قيمة الأثر هي قيمة سالبة (-0,056547) و بالتالي نقبل الفرضية العدمية $H0$ التي تشير إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل و نرفض الفرضية البديلة $H1$

4.7 تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل:

تم اختيار نموذج (2,2,1,2,1,2) ARDL باستخدام AIC, SC لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل فظهرت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (6): تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل

المتغيرات	المعاملات المقدرة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	إحصائية t- T-satistic	الاحتمال Prob
PStability	-683.3867	8251.982	-0.082815	0.9380
Regulatory	294.7820	3534.717	0.083396	0.9375
Rlaw	452.4330	5561.555	0.081350	0.9391
ccorruption	-172.9688	2102.990	-0.082249	0.9384
efreedom	-51.60621	625.5380	-0.082499	0.9382
C	2467.194	29933.48	-0.082423	0.9383

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

$$Gdp = -683.39 Pstability + 294.78 Regulatory + 452.43 Rlaw - 172.97 ccorruption - 51.61 Efreedom + 2467.19$$

إن هذه المعادلة تمثل علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل بين معدل الناتج الإجمالي المحلي والمتغيرات المؤسساتية المتمثلة في الاستقرار السياسي وغياب العنف، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، السيطرة على الفساد والحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2023

- فحسب الجدول أعلاه معلمة الاستقرار السياسي وغياب العنف تقدر ب: $683,39$ - هي العلاقة عكسية بين الناتج الإجمالي المحلي والاستقرار السياسي هذا ما يعد عائقا أمام التنمية وبالتالي يؤثر سلبا على النشاطات الاقتصادية، حيث يعود الاستقرار السياسي نتيجة تشتت الطبقات السياسية، وسنوات من التهديد الإرهابي، كذلك الحراك الشعبي أو التحولات السياسية المفاجئة وربما أيضا لعدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية والتنفيذية فانعدام الثقة بين المجتمع والنخب السياسية ينعكس على قبول التغييرات المؤسساتية سلبا.
- أما معلمة الجودة التنظيمية تقدر ب: $294,78$ فالعلاقة طردية بين الناتج الإجمالي المحلي والجودة التنظيمية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تقوم الحكومة بصياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة ولوائح سليمة التي تشجع التنمية.
- معلمة سيادة القانون تقدر ب: $452,43$ هي علاقة طردية بين الناتج الإجمالي المحلي وسيادة القانون وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن السياسات الاقتصادية والسياسية القوية والسليمة هي نتاج لمؤسسات دولة قوية تفرض سيادتها من خلال المحاسبة من أجل القضاء على الفساد
- معلمة مراقبة الفساد تقدر ب: $172,17$ - العلاقة عكسية بين الناتج الإجمالي المحلي ومراقبة الفساد فكلما شاع الفساد يكون له أثر سلبي على التنمية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث يتضح من ذلك وجود بيئة من الفساد وعدم النزاهة والشفافية خاصة في مجالات تسيير المال العام.
- معلمة الحرية الاقتصادية تقدر ب: $51,61$ - العلاقة عكسية بين الناتج الإجمالي المحلي والحرية الاقتصادية ويعود ذلك لعدة أسباب منها ضعف حقوق الملكية وسوء الإنفاق الحكومي، وتدخل النفوذ السياسي في القضاء وانتشار الفساد في قطاع الجمارك والتضييق على حرية الأعمال.

5.7 الاختبارات التشخيصية

1.5.7. اختبار الارتباط الذاتي Jarque Bera:

الجدول رقم (7): جدول الارتباط الذاتي

اختبار JARQUE BERA			
الاختبار	القيمة	الاحتمالية Prob	القرار
التوزيع الطبيعي	1.802183	0.406126	البواقي تخضع لتوزيع طبيعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

هو اختبار خاص للكشف عن التوزيع الطبيعي فحسب الجدول prob: 0.406126 هو أكبر من 5 % و بالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي مفادها أن توزيع البواقي لا يتبع توزيع طبيعي و نقبل الفرضية البديلة H_1 و منه نقول أن البواقي تتبع توزيع طبيعي و لا يوجد مشكل عدم إتباع توزيع طبيعي بالنسبة للبواقي.

2.5.7. اختبار عدم تجانس تباين حد الخطأ:

الجدول رقم (8): جدول عدم تجانس تباين حد الخطأ

اختبار عدم تجانس تباين حد الخطأ Correlation LM test				
الاختبار	القيمة	الاحتمالية Prob	القرار	
Breusch-godfrey	f- statistic	2.591126	0.2058	البواقي لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

هو اختبار خاص للكشف عن وجود ارتباط ذاتي فمن الجدول نلاحظ أن prob: 0,2058 هو أكبر من 5 % وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي مفادها وجود ارتباط ذاتي ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

3.5.7. اختبار عدم ثبات تجانس التباين ARCH:

الجدول رقم (9): جدول عدم ثبات تجانس التباين

اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity				
الاختبار	القيمة	الاحتمالية Prob	القرار	
ARCH	f- statistic	2644170.	61370.	البواقي لا تعاني من مشكل ثبات تجانس التباين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

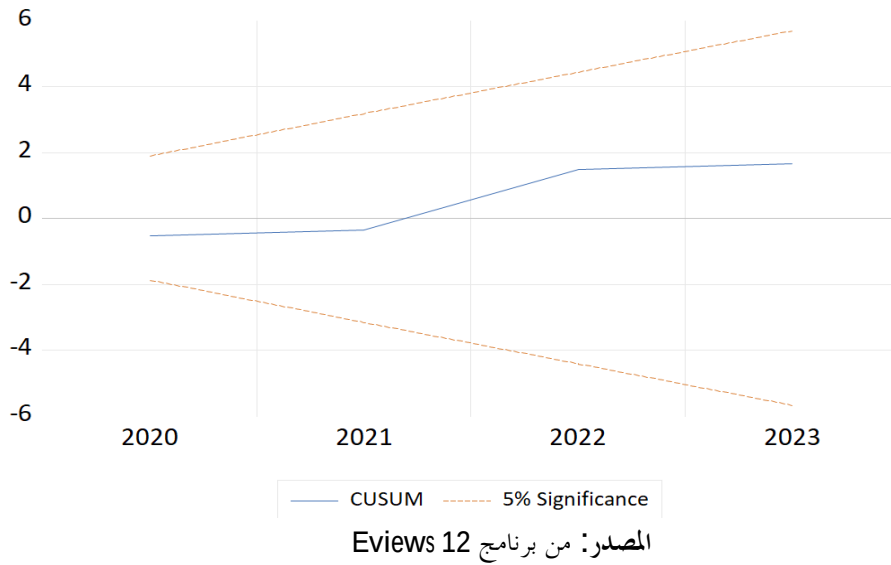
هو اختبار خاص للكشف عن وجود ثبات التباين فمن الجدول نلاحظ أن prob: 0,6137 هو أكبر من 5 % وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تشير إلى عدم ثبات التباين ونقبل الفرضية البديلة H_1 وتقول أن البواقي لا تعاني من مشكل عدم ثبات تجانس التباين

4.5.7. اختبار الاستقرار الهيكلي:

أ. اختبار CUSUM:

حسب الشكل فالمنحنى يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة للاختبار هذا ما يشير إلى استقرار النموذج عند حدود 5 % بمعنى لا يوجد تغيير هيكلي في البيانات المستعملة في الدراسة

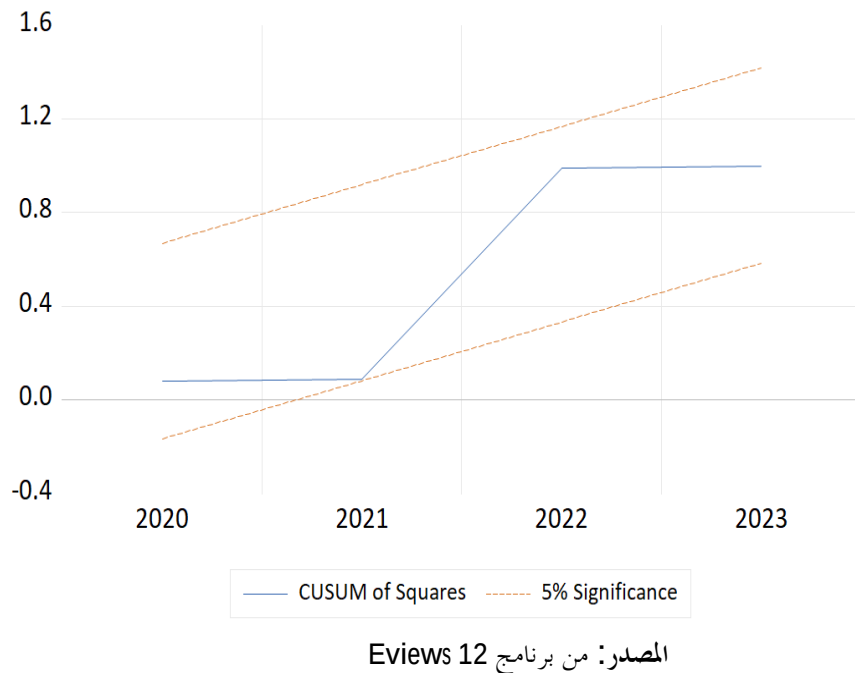
الشكل رقم (1): الاستقرار الهيكلي CUSUM



ب. اختبار CUSUM OF SQUARE

المنحنى كذلك يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة للاختبار 5 % أي أنه لا يوجد تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة وأنه يوجد توافق وانسجام بين الملاحظات الطويلة والقصيرة الأجل

الشكل رقم (2): الاستقرار الهيكلي CUSUM OF SQUARE



8. الخلاصة:

حاولنا في هذه الدراسة فحص المتغيرات المؤسسية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر فكما كان موضح في معادلة النموذج أن المتغيرات المدروسة تؤثر على التنمية الاقتصادية.

شهدت الجزائر عدة مراحل من التغيرات المؤسسية، بدءا من بناء مؤسسات مركزية قوية ثم بالتحول إلى اقتصاد السوق وتعمل للوصول إلى تنوع اقتصادي وحوكمة رشيدة.

و لكن رغم جهودها في صياغة و سن القوانين و تنفيذ اللوائح و الأنظمة السليمة و هذا ما ظهر من خلال النتائج الموجبة للجودة التنظيمية و سيادة القانون إلا أنها تبقى غير كافية أمام النتائج سالبة للاستقرار السياسي و الحرية الاقتصادية مع وجود الفساد الذي يعد من أبرز العوائق أمام التغيير المؤسسي حيث يؤدي إلى هدر الموارد و تعطيل تنفيذ الإصلاحات، فالتحدي الأكبر للدولة هو التدخل من أجل تحسين و إصلاح مؤسساتها من خلال تعزيز الحوكمة و مكافحة الفساد عبر آليات صارمة لمراقبة الإنفاق العام و ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، كذلك العمل على تحقيق التوازن بين التغيير و الاستقرار أي العمل على تغييرات تدريجية تتماشى مع قدرة المؤسسات و المجتمع على التكيف.

9. الهوامش:

¹ DOUGLASS C. NORTH, **institution, institutional change and economic performance**. Cambridge University press, (1990).

² Yevdokimov, Y. Melny, L., Lyulyov, O., Panchenko, O. & Kubatko, V, **Economic freedom and democracy: determinant factors in increasing macroeconomic stability**. problems and perspectives In management. 16 (2), 2018, p 279-290

³ J. Cebula, R. , **Economic growth, ten forms of economic freedom, and political stability: An empirical study using panel data: 2003-2007**. The journal of private enterprise. 26 (2), 2011, P 61-81

⁴ سيد علي صغيري، عماد غرازي، محمد بولصنام، تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996 - 2018). Revue des reformes économiques et intégrations en économie mondiale. Vol 15 n°02, 2021, P 90-106

⁵ زاوي أحمد الصادق، الحكم الراشد، المؤسسات و النمو الاقتصادي: العوامل المؤسسية و النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص 1 - 522

⁶ Zhao, J.; Madni, G.R.; Anwar, M.A.; Zahra, S.M, **Institutional Reforms and Their Impact on Economic Growth and Investment in Developing Countries**, 13, 4941, Sustainability , 2021.

<https://doi.org/10.3390/su13094941>

⁷ Niklas Elerta,* and Magnus Henrekson, **Entrepreneurship Prompts Institutional Change in Developing Economies**, Research institute of industrial economics, INF working paper 1313, Stockholm 2020

⁸ Travkina, Elena Vladimirovna, Alim Borisovich Fiapshev, Marianna Tolevna Belova, and Svetlana Evgenievna Dubova, **Culture and Institutional Changes and Their Impact on Economic and Financial Development Trajectories**. Economies, 11, 14, Financial university, Russia, 2023.

<https://doi.org/10.3390/economies11010014>

⁹ HA-JOON CHANG, **Institutional Change and Economic Development**, United nations university press, faculty of economics, university of Cambridge, 2007

¹⁰ DOUGLASS C. NORTH, Op, Cit,

¹¹ HA-JOON CHANG, Op, Cit,

¹² DOUGLASS C. NORTH, Op, Cit,

¹³ HA-JOON CHANG, Op, Cit,

¹⁴ DOUGLASS C. NORTH, Op, Cit

¹⁵ زاوي أحمد الصادق، مرجع سابق، ص 253 - 258

¹⁶ أ. كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي

2005

¹⁷ ط. د بن طيب. ر- د. مناد. ع ، دور إصلاح المحيط المؤسسي في الجزائر في دعم العلاقات المتوسطة، مجلة البشائر، المجلد الثامن، العدد

02 مخبر MIFMA جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، أوت 2022، ص 679 - 680.

¹⁸ أ. بلغنو سمية، واقع الإصلاح المؤسسي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، جامعة شلف، الجزائر، ص 25 - 27.

¹⁹ زاوي أحمد الصادق، مرجع سابق، ص 258

²⁰ أ. كربالي بغداد ، مرجع سابق

²¹ ط. د بن طيب. ر- د. مناد. ع ، مرجع سابق، ص 681.

²² أ. بلغنو سمية، مرجع سابق، ص 28 - 36

²³ ط. د بن طيب. ر- د. مناد. ع ، مرجع سابق، ص 682 - 685.